

الفروع وتصحيح الفروع

وَأَنْ تَكُونَ سَلِيمَةً وَيَكْرِهَ دُونَ الثَّلَاثِ قُرْنَهُ وَأُذُنُهُ وَخَرْقٌ وَشَقٌّ وَيَجْزِيهِ نَقْلُهُ الْجَمَاعَةَ خِلَافًا لِلْإِرْشَادِ
وَفِي جَمَاءٍ لَمْ يَخْلُقْ لَهَا قَرْنَ وَبِتَرَاءٍ لَا ذَنْبَ لَهَا وَذَكَرَ الشَّيْخُ وَلَوْ قَطَعَ وَجْهَانِ وَجْهَانٍ وَكَذَا خَصِيٍّ
مُحِبِّبٍ وَنَصَهَ لَا وَنَقَلَ حَنْبِلٌ لَا يُضْحِي + + + + + .

مسألة 2 قوله وفي جماء لم يخلق لها قرن وبترء لا ذنب لها وذكر الشيخ ولو قطع وجهان انتهى ذكر مسألتين .

مسألة الأولى هل تجزء الجماء أو لا أطلق الخلاف وأطلقه في المذهب ومسبوك الذهب والتلخيص والمحرم والنظم والرعايتين والحاويين والفائق وغيرهم .

أحدهما يجرء وهو الصحيح اختاره القاضي وابن البنا في خصاله وجزم به في خصاله وجزم به في العمدة والوجيز والمنور ومنتخب الآدمي ونهاية ابن رزين وغيرهم وقدمه في المغني والكافي والمقنع والشرح وغيرهم وصححه ابن منجا أو صاحب تصحيح المحرر والوجه الثاني لا يجرء اختاره ابن حامد وقدمه في الهداية والمستوعب والخلاصة .

المسألة الثانية 3 البتراء وهي التي لا ذنب لها هل تجزء أم لا أطلق الخلاف وأطلقه في الرعايتين والحاويين والنظم والفائق وغيرهم أحدهما تجزء وهو الصحيح جزم به في العمدة والمقنع والوجيز ونهاية ابن رزين وغيرهم وقدمه في المغني والكافي الشرح وغيرهم وهو ظاهر ما صححه ابن منجا في شرحه والوجه الثاني لا تجزء نقل حنبل لا يضحى بأبتر ولا بناقصة الخلق وقطع به في المستوعب والتلخيص .

مسألة 4 قوله وكذا خصي محبوب ونصه لا انتهى يعني أن فيه الخلاف الذي أطلقه قبل ذلك أو أنه لا يجزئه وهو المنصوص والصحيح من المذهب عدم الاجزاء نص عليه وجزم به في التلخيص وغيره وقدمه في الرعاية الكبرى قال في المستوعب والرعاية الصغرى والحاويين وغيرهم ويجزئه الخصي غير المجبوب فظاهره عدم الإجزاء إذا كان مجبوباً أيضاً وقيل فيه الخلاف الذي في الجماء والبتراء وهو الذي قدمه المصنف فيكون فيه الخلاف المطلق الذي فيهما والصحيح على هذه الطريقة الإجزاء كالجماء والبتراء وجزم به ابن البنا في الخصال وفسر الخصي بمقطوع الذكر